



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مراكز الأبحاث بين السياسات الداخلية والخارجية

علي المعموري



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

مراكز الأبحاث بين السياسات الداخلية والخارجية

علي المعموري *

مدخل

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز مسألة مهمة فيما يخص تطور دور مراكز الأبحاث في الدول المتقدمة والدور الفاعل الذي أخذت تؤديه في صنع السياسات الداخلية والخارجية، بما يرصن مكانة الدول ويضمن نجاحها على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي هذا السبيل، تناقش هذه الورقة الدور المهم الذي تؤديه مراكز الأبحاث في دعم السياسات الداخلية التي تتركز عليها السياسات الخارجية للبلد وتعكس قوته الداخلية.

أولاً: تطور الحاجة إلى مراكز الأبحاث وبيوت التفكير

تاريخياً، وبتطور أشكال الحكومات، فإن كل سلطة، فردية أو ديمقراطية، كل الحكومات بطريقة أو بأخرى كانت تعتمد على مستشارين، كان الملوك القدامى، مطلقي السلطة، لكنهم يضعون مستشارين في شؤون دولتهم، قد لا يأخذون برأيهم على الدوام، لكن وجودهم كان ضرورياً بكل الأحوال.

أما في العصر الحديث، عصر المؤسسات، فإن الاستشارة الحكومية لم تعد تقتصر على مستشار يرشد الملك أو الحاكم إلى اتخاذ قرار معين؛ لأن تعقد الحياة، فضلاً عن تطور النظم السياسية والديمقراطية، فرضاً أن تكون عملية اتخاذ القرار أكثر دقة وموضوعية وتعقيداً، لأن اتخاذ قرار في بيئة متأزمة، تعدد مشكلاتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً، وغيرها، يتطلب فريقاً من عدة خبراء ومتخصصين لوضع خطة تتضمن استعداداً وتكيفاً لكل العوامل المؤثرة في المشكلات العامة، وفي متطلبات حياة الدولة وديمومة نظامها السياسي.

* باحث في الشأن السياسي.

ومن هنا، ولدت الحاجة إلى مؤسسة الاستشارة تلك، مما قاد إلى نشوء وتطور مراكز الأبحاث، لتغدو أكثر تخصصاً مع نشأة بيوت التفكير التي تركز في السياسات العاجلة والمباشرة التي تتعلق باتخاذ قرار سريع ومباشر في القضايا التي تواجه الحكومات، داخلياً وخارجياً.

ثانياً: السياسات الداخلية ومراكز التفكير

من البديهي أن قوة الدولة، وقدرتها على التحرك في مجالها الإقليمي، والدولي، تتعلق بالدرجة الأساس باستقرارها واقتدارها الداخلي، فالدولة الضعيفة داخلياً، لا يمكن أن تكون فاعلة على المستوى الخارجي، وفي الواقع فإن ضعفها داخلياً يجعلها مسرحاً للسياسات الدولية والأطماع الإقليمية؛ الأمر الذي يكبل حكومتها بالمزيد من الأعباء التي تعقد مشهدها وتصعب إدارتها.

وإذ سبقت الإشارة إلى التعقيد الحاصل في الحياة الانسانية، وفي عملية إدارة شؤون الدولة عبر نظامها السياسي، فإن دور مراكز الأبحاث يظهر جلياً في هذه الحالة.

بيوت التفكير عالمياً وإقليمياً

مع التساهل في التمييز بين بيوت التفكير أو بيوت الخبرة، ومراكز الابحاث، أو تلك التي تمارس المهمتين معاً، سوف نجد أن الدول الكبرى لا تكاد تصنع سياساتها العامة داخلياً وخارجياً دون الرجوع لهذه المراكز.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن الورقة المختصرة تضيق عن حصر وتعداد المؤسسات الرصينة عالمياً، ولكن من المهم الإشارة إلى بعض منها.

لقد أورد تصنيف بنسلفانيا⁽¹⁾ في تقريره للعام 2020 أن هناك (8248) مركز تفكير في العالم، يؤدي الكثير منها دوراً مهماً في صنع السياسات في بلدانها، وفي طليعة تلك البلدان هي الولايات المتحدة.

وبين عامي 2017 إلى 2019، ارتفع عدد المراكز في مختلف بلدان العالم، ولاسيما في الدول الغربية، فبينما كان هناك 311 في المملكة المتحدة ارتفع إلى 321، ومن 214 في ألمانيا

1. للتفصيل ينظر: قراءة تحليلية في تقرير جامعة بنسلفانيا لتصنيف مراكز الفكر، مركز الحكمة للدراسات والبحوث والاستشارات/ وحدة التخطيط الاستراتيجي، على الرابط: <https://www.alhekmh.com.kw/?p=2292> تم الاطلاع بتاريخ 2/2021 /5

إلى 218، وفي المكسيك من 74 إلى 86، وفي الهند من 444 إلى 509، وفي اليابان من 116 إلى 128، وفي كوريا الجنوبية من 53 إلى 60، وحدها الصين التي شهدت انخفاضاً في عدد مراكز التفكير، من 512 إلى 507، وغيرها الكثير في مختلف الدول.

في الولايات المتحدة، تؤدي مؤسسات التفكير دوراً مهماً في السياسات الأمريكية، في تصنيف بنسلفانيا، إذ تحظى مؤسسات مثل راند، أو كارنيغي أو بروكنغز بأهمية خاصة، فقد احتلت الولايات المتحدة الصدارة في تصنيف تلك المراكز ضمن هذا التصنيف، إذ تمتلك 1871 مركزاً، وصنف مركز بروكنغز كأفضل مركز تفكير على مستوى العالم، وفي مختلف التصنيفات لدلالات تخصص مراكز التفكير، سواء الدفاع والأمن القومي، أو السياسات الخارجية والشؤون الدولية، والتنمية الدولية وغيرها من التصنيفات الـ15 التي وضعها التصنيف، احتلت الولايات المتحدة مركز الصدارة في أغلبها.

إقليمياً، تمثل مراكز التفكير دوراً مهماً في صناعة السياسات العامة داخلياً وخارجياً لإيران وتركيا، ففي إيران على سبيل المثال، هناك 64 مركز دراسات، بعضها يؤدي دوراً بالغ الأهمية بحكم قربها من السلطات العليا، مثل مركز رئاسة الجمهورية للدراسات الاستراتيجية، والذي يستوفي عدداً ليس لا يستهان به من المعايير التي يعتمدها تصنيف بنسلفانيا، ومعهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية، الذي يصدر دوريات متعددة بلغات عدة بينها العربية والإنجليزية والروسية والفرنسية.

وفي تركيا، هناك 48 مركز دراسات كانت 46 عام 2017 وتؤدي دوراً أساسياً في مختلف السياسات العامة للدولة، ومن بين أبرزها مركز سيتا، ذراع حزب العدالة والتنمية الذي أشرف على تأسيسه أحمد داود أوغلو، ومن بين أعضائه خرج عدد من الوزراء، وناطق باسم الحكومة، ولديه مقار في أنقرة واسطنبول وبريطانيا والولايات المتحدة، ويصدر منشوراته بعدة لغات، بينها العربية⁽²⁾، فضلاً عن مركز أورسام -مركز دراسات الشرق الأوسط- القريب من وزارة الدفاع، الذي يتمتع رئيسه الدكتور أحمد أويصال⁽³⁾ بعلاقة مميزة مع الرئيس التركي، ومركز إيرام المتخصص بالشؤون الإيرانية ويضم عدداً من الباحثين المتخصصين في الشؤون الإيرانية، فضلاً عن مركز سام التابع لوزارة الخارجية التركية.

2. وللمركز موقع باللغة العربية: <https://sitainstitute.com/> تم الاطلاع بتاريخ 2/ 5/ 2021.

3. حول أحمد أويصال ينظر: <https://orsam.org.tr/ar/ahmet-uysal/> تم الاطلاع بتاريخ 2/ 5/ 2021.

أما في دول مجلس التعاون العربي، فهناك عدد من المراكز التي تعمل في نطاق السياسات العامة، وحصلت على تصنيفات متقدمة، مثل: مركز الإمارات للسياسات، ومركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وفي قطر يؤدي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات دوراً مزدوجاً، فهو مركز ابحاث، فضلاً عن كونه مركز تفكير يهتم بالسياسات العامة، وبالمجمل، تلعب هذه المراكز أدواراً مهمة بحكم قرب مدرائها من أصحاب القرار في الدول الخليجية، ولعل من أكثر الأشياء دلالة على دورها المهم أن الدول الخليجية المقاطعة لقطر شنت حملة واسعة على الدكتور عزمي بشارة مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، واتهمه الكثيرون بأنه يقف خلف السياسات القطرية "المناوئة" لدول المقاطعة إلى درجة وصفه من قبل الإعلام الخليجي بأنه "مستشار الدم"⁽⁴⁾، مما يبين دوره هو والمركز في صنع السياسات القطرية، وفي الرياض يحظى مركز رصانة مركز الدراسات الإيرانية- باهتمام ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

مراكز التفكير في العراق: بين الحاجة والتباس الفهم

يجد المتتبع التباساً كبيراً في التمييز بين مراكز الأبحاث في العراق، وبيوت الخبرة أو مراكز التفكير، منذ العام 2003، هناك عدد قليل جداً من المراكز التي أنشئت لغرض التركيز على السياسات العامة، والعمل كبيت خبرة، بفهم تام للفرق بين مراكز الأبحاث ومراكز التفكير.

فبعد تتبع لعمل هذه المراكز، سنجد أن دار الخبرة العراقية الاي تأسست عام 2012 بدعم من مؤسسة ويستمنستر لدعم الديمقراطية، كان المركز الوحيد الذي عقد مذكرة تفاهم مع مجلس النواب العراقي لغرض تدريب الملاكات على كتابة أوراق التوصية، ودراسة السياسات العامة، وقدم مجموعة من الأوراق وجد بعضها الطريق ليصبح قانوناً، وإن لم يكن بالطريقة التي اقترحتها دار الخبرة، مثل قانون حماية الأطباء.

كذلك مركز البيان الذي يركز في عمله على السياسات العامة، ويتحرك في نطاق من العلاقات الدولية المميزة.

وهناك مركز حكومي واحد يعمل في هذا الاتجاه هو مركز النهري للدراسات الاستراتيجية التابع لمستشارية الأمن القومي تأسس عام 2012، وبقية المراكز لديها التباس شديد في عملها،

4. ينظر مثلاً: المقاطعة تدخل عامها الثاني وقطر تمنع في المكابرة، ملف في صحيفة الخليج، على الرابط

<https://bit.ly/3eQMhb8> تم الاطلاع بتاريخ 2/ 5 /2021.

بين كونها مراكز أبحاث، أو ذراع حزبي، وبعضها يعمل كمؤسسات لجمع المعلومات ومراكز استبيان. وفي الحقيقة، لو نظرنا إلى دولة معقدة التركيب مثل العراق، فسيكون الأمر شديد الوضوح لحاجة البلد إلى مراكز التفكير، فالدارس لتأريخ العراق سيجد أن الدولة تركز على تاريخ مضطرب، سياسياً واجتماعياً، وتتقاطع ضمنه مشكلات ومحددات عسكرية واقتصادية، داخلية وخارجية؛ الأمر الذي يضع أي حكومة عراقية أمام اختبار صعب لاتخاذ قرار بسياسة عامة داخلية تضمن الاستقرار وتعزيز قوة الدولة.

إن مشكلات مثل ضعف الدولة التي قادت إلى انبثاق قوى ما قبل الدولة، مثل الدين والطائفة والعشيرة، تتطلب دراسة معمقة لفهم التعقيد الذي يكتنف هذه البنى، والعلاقات المتشابكة فيما بينها، من الضروري فهم كيف تؤثر الطائفة في العشيرة، وكيف تؤثر العشيرة في الطائفة، كيف يتفاعلان مع بعض، وما الذي ينتج عن هذا التفاعل، ودوره في تعميق الأزمة، وما يرتبط به من عوامل اقتصادية واجتماعية، وعسكرية، داخلية وخارجية، وتداعيات ذلك في النهاية على الدولة.

كما أن التحديات الاقتصادية والضرر الذي يسببه نمط الاقتصاد الريعي⁽⁵⁾، يتطلب بدوره دراسات معمقة تضمن للعراق الخروج من هذا القيد المدمر، ولكن هذه الدراسات، وضمن أي برنامج تقدمه ستصطدم بتعقيدات اجتماعية وسياسية لا تقف عند حدود الاقتصاد.

لنفترض مثلاً أن أحد الحلول المقدمة لتجاوز مأزق الربيع العراقي هو تنشيط القطاع الزراعي، فهل الأمر يسير أو أنه يتطلب إجراءات معينة ليمشي المشروع؟

الواقع أن هناك تعقيدات عدة تواجه تنشيط هذا القطاع، وهذه بعضها:

- نمط القيم: تاريخياً، احتقرت العشائر العراقية العاملة في الفلاحة بعض أنواع زراعة المحاصيل، إذ لا يتم تقدير من يزرع الخضار، ولا يعد طعاماً إلا الحنطة والرز والشعير، الأمر الذي سبب عزوفاً من قطاع واسع من الفلاحين عن زراعة محاصيل الخضار الأساسية، وهو ما تسبب بنقص حاد في هذه المحاصيل.

كذلك من المعوقات القيمة في العراق هو عدم احترام العمل بالملق؛ بمعنى احتقار مهنة

5. حول مشكلة الربيع في العراق ينظر: د. فلاح خلف الربيعي، هوية النظام الاقتصادي في العراق، بين الدولة الربعية والدولة التنموية، مركز دراسات الوحدة العربية، على الرابط: <https://bit.ly/3eaI3w5> تم الاطلاع بتاريخ 2/ 5 /2021.

على حساب مهنة أخرى، ومنها مهنة الفلاحة بالمجمل، كذلك عدم جدية العامل العراقي وضعف انتاجيته.

- مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن، التي سببت نقصاً حاداً في الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تركز إلى عوامل أخرى مختلفة، بعضها اجتماعي، وبعضها يتعلق بعدم إيلاء التعليم الزراعي اهتمام كافٍ يمكن خريجه من ممارسة مهنتهم؛ الأمر الذي دفع أسر الفلاحين إلى أن تشجع أبناءها على الدخول في تخصصات علمية أخرى تضمن لهم العمل.

ولو حاولنا اليوم تنشيط القطاع الزراعي بتقديم القروض والتسهيلات وفرض رسوم عالية على استيراد المواد الغذائية، فستصطدم الخطة بخلو الريف من الأيدي العاملة، وبالرغم من عدم توافر بيانات حكومية واضحة لكن أغلب أبناء الفلاحين يعملون اليوم في الجيش والشرطة والحشد؛ الأمر الذي يضع برامج التنشيط أمام أزمة أخرى.

- مشكلات فنية، وهذه ذات مستويات داخلية وخارجية:
- مشكلة شح المياه، بكل ما تتطلبه من سياسات خارجية معقدة مركبة.
- نقص البنى التحتية: لا توجد معامل تعليب أو تجميد، نقص الطرقات، تخلف وسائل الري، تخلف آليات التسويق، وإيرها.
- مشكلة الفساد: القطاع التجاري المنتفذ المستفيد من الاستيراد دون ضوابط سيقف بدوره في سبيل إيقاف أي إجراء من شأنه حماية المنتج المحلي، فضلاً عن الفساد الذي يلف عمليات تقديم الأسمدة والمستلزمات الأخرى التي توفرها الحكومة للفلاحين.
- تخلف البنية القانونية وتعقيد الاجراءات الإدارية؛ الأمر الذي يسبب تأخراً في الشحن والتسليم واستسلام المستحقات المالية للفلاحين، وغبنهم في الإنتاج.

إن ما ذكرناه هنا عن مشكلة واحدة لها عدة أبعاد وتعقيدات لا تقف عند الاستعانة بخبير واحد في حقل تخصص معين؛ مما يستلزم الاستعانة بمجهد مؤسسي لدراسة المشكلة، والاستعانة بعدة خبراء في وقت واحد، آخذين بنظر الاعتبار توفر البيانات اللازمة، وتعدد التخصصات بدرجة تجعلهم عارفين بكل الاحتياجات المحتملة، وهو ما توفره مراكز الأبحاث الرصينة.

ثالثاً: السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

مما سبق ذكره، صار من الجلي أن أي سياسة خارجية تتخذها الدولة تجاه أمر معين لا بد أن تركز على قوة داخلية وسياسات داخلية منيعة، تتيح للحكومات أن تتحرك إقليمياً ودولياً وهي مطمئنة إلى استقرارها الداخلي وقدرتها على التكيف.

وهنا، مرة أخرى، تنبع الحاجة إلى مراكز الأبحاث بما توفره من خبراء بالسياسة الدولية، وتعقيدات النظام العالمي، وعمل المنظمات الدولية، والقوانين الدولية المتعلقة بها، وطبيعة العلاقات بين الدول، والمؤثرات الداخلية لكل دولة، وما يمكن استثماره داخلها لأداء دور مؤثر يساعد في تعزيز مصالح البلد.

ولا بد من الالتفات إلى العوامل المشتركة بين البلدين، وسبل استثمارها، وتعزيز الروابط وتذليل الصعوبات، وهي أمور لا تتوافر إلا عند الخبراء المتخصصين، الذين يحتاجون بدورهم إلى جهد مؤسسي ينظم عملهم ويجمعهم بزملائهم، وهذا الجهد يتمثل بمراكز الأبحاث.

خاتمة

إن تجربة العراق في تأسيس مراكز الأبحاث لا زالت فتية، وبحاجة إلى عمل كثير ليترسخ دورها، ولكن لا بد من الالتفات إلى أن العراق يمتلك رصيد معرفي كبير من الخبراء داخلياً وخارجياً، بطريقة تمكنه من الشروع ببناء مراكز دراسات فاعلة تسهم في تعزيز مكانته الدولية واستقراره داخلياً، بعد تذليل أهم المعوقات التي تعترض هذا الطريق، ومنها:

- توفير البيانات وإتاحة المعلومة للباحثين للوصول إلى قرار مرتكز على قاعدة رصينة من الدقة.
- توفير الدعم المالي لمراكز الأبحاث الرصينة التي تضم باحثين معروفين ومشهود لهم بالخبرة.
- إتاحة الفرصة للباحثين الدوليين من العراقيين في المهاجر أو الأجانب للتواصل مع الباحثين العراقيين والعمل المشترك ودعم وجودهم في العراق.
- إتاحة الفرصة أمام الباحثين العراقيين للسفر والمتابعة مع المراكز الأخرى، وترصين معرفتهم بلغة باللغات الأجنبية المهمة.

- العمل على أن توضع التوصيات العراقية الصادرة عن مراكز الأبحاث الرصينة موضع التنفيذ لضمان استمرار الباحثين بالحماس نفسه للعمل.